

The Out of Measure in Derivatives

Baraa Fa'our Juma'a Mohammed Al-Alwani*,¹, Waad Mohammed Saeed²

¹ Department of Arabic Language, Al-Maarif University College, Ramadi, Iraq

² Department of Arabic Language, College of Education for Humanities, University of Anbar, Ramadi, Iraq

* baraa.faeur@uoa.edu.iq

KEYWORDS: Opinions, Derivatives, Standard, Forms, Anomalies.



Crossref doi

<https://doi.org/10.51345/v33i4.532.g299>

ABSTRACT:

The science of morphology is the mother of the sciences, and grammar is its father, and one of its chapters is the chapter of derivatives. Scientists have dealt with it by researching its origins and rules and solving its problems, and for my knowledge in this research, I have stood on the side of anomalies in this section, so I fulfilled all its issues in two sections. And in the second section, I mentioned what came out of the analogy in this section and showed the opinions of scholars regarding the oddities of these words, and the following was reached: 1- Derivatives have multiple standard and non-standard forms. 2- What is outside the analogy is often mentioned in a language. 3- The Arabs said the terms outside the rules, intending to have meanings other than the previous one. 4- What is out of measure is not much, and I have considered anomalies. 5- The Arabs may use a form in place of another form in order to eloquence, elucidate and exaggerate the thing.

ما خرج عن القياس في المشتقات

م.م. براء فاعور جامعة محمد العلواني*¹، أ.م.د. وعاد محمد سعيد²

¹ قسم اللغة العربية، كلية المعارف الجامعة، الرمادي، العراق

² قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق

* baraa.faeur@uoa.edu.iq

الكلمات المفتاحية | آراء، المشتقات، قياسي، الصيغ، الشذوذ.



<https://doi.org/10.51345/v33i4.532.g299>

ملخص البحث:

إنَّ علم الصرف أم العلوم والنحو أبوها ومن أبوابه باب المشتقات وقد تناوله العلماء بالبحث والتقصيد لأصوله وقواعده وحل مسائله، ولعلِّي في هذا البحث قد وقفت على جانب الشذوذ في هذا الباب فاستوفيت جميع مسائله في مبحثين الأول: عرفت فيه القياس لغة واصطلاحاً، ثم ذكرت الصيغ القياسية للمشتقات، وفي المبحث الثاني ذكرت ما خرج عن القياس في هذا الباب وبينت آراء العلماء في الشذوذ لهذه الألفاظ وتم التوصل إلى الآتي: 1- إن المشتقات لها صيغ متعددة قياسية وغير قياسية. 2- ما خرج عن القياس قد ورد على القياس في لغة ما في الغالب. 3- العرب قالت الألفاظ خارج الضوابط قصدًا لمعاني أخرى غير المتقدم. 4- ما خرج عن القياس ليست كثيرة وقد عدت من الشواذ. 5- قد يستعمل العرب صيغة مكان صيغة أخرى طلباً للبلاغة والبيان والمبالغة في الشيء.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أمّا بعد: فإنَّ علم الصرف أم العلوم والنحو أبوها ومن أبوابه باب المشتقات وقد تناوله العلماء بالبحث والتقصيد لأصوله وقواعده وحل مسائله، ولعلِّي في هذا البحث قد وقفت على جانب الشذوذ في هذا الباب فاستوفيت جميع مسائله في مبحثين الأول: عرفت فيه القياس لغة واصطلاحاً، ثم ذكرت الصيغ القياسية للمشتقات، وفي المبحث الثاني ذكرت ما خرج عن القياس في هذا الباب وبينت آراء العلماء في الشذوذ لهذه الألفاظ، وختمت هذا البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه، وأخيراً أسأل الله أن يكون هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: القياس لغة واصطلاحاً:

القياس لغةً: القياس لغة هو التقدير، وقيل: قياس الشيء بالشيء، أي: قدرته، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل أيضاً اعتبار الشيء بالشيء بجامع⁽¹⁾ أما اصطلاحاً: فقد عرفه الجرجاني بأنه: عبارة عن رد الشيء الى نظيره، وفي الشريعة: عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتقديمه الحكم المنصوص عليه الى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم⁽²⁾. وقد عرفه الرماني في كتاب الحدود في النحو والقياس: بأنه الجمع بين أول وثان يقتضيه صحة الأول وصحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول، ويفهم من هذا التعريف هو أن الجمع بين شيئين يبحث ويتم بوجود علاقة بينهما فإذا صحَّ الأول صحَّ الثاني وعكسه⁽³⁾. وهذه التعريفات متعددة والمفهوم متقارب، ويمكن أن نلخص من هذه التعريفات كلها أن القياس عملية فكرية يقوم بها الإنسان للجمع بين الشيء والآخر بسبب العلة الجامعة بينهما.

الصيغ القياسية للمشتقات:

اسم الفاعل:

هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به⁽⁴⁾، وقد عرفه ابن هشام رحمه الله بأنه "ما دلَّ على الحدث وفاعله"⁽⁵⁾، وعرفه الرضي بأنه "ما اشتق من فعل لما قام به بمعنى الحدث"⁽⁶⁾، وذكر ابن مالك في التسهيل بأنه: الصفة الدالة على فاعل جاريه في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها⁽⁷⁾.

واختلف في أصل المشتقات فذهب الكوفيون الى أن الفعل وهو الاصل، وذهب البصريون الى أن المصدر هو الاصل، وقد فصل ابن الانباري القول في هذه المسألة⁽⁸⁾.

صيغته:

يشتق اسم الفاعل من الفعل الثلاثي قياساً على وزن (فاعل) سواء أكان فعله صحيحاً أم معتلاً أم مضمرراً أم مضعفاً لازماً أم متعدياً قال ابن مالك⁽⁹⁾:

كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذي ثلاثة يكون كهذا

وأبنية الفعل الثلاثي التي يقاس فيها هذا الوزن هي⁽¹⁰⁾:

1. فَعَلٌ - يَفْعُلُ مفتوح العين في المضارع متعدياً كان أو لازماً.

ذهب - يذهب فهو ذاهب.

2. فَعَلَ - يَفْعِلُ: بكسر العين في المضارع متعدياً أو لازماً

جلس - يجلس فهو جالس

3. فَعَلَ - يَفْعُلُ بضم العين في المضارع متعدياً أو لازماً

قتل - يقتل فهو قاتل

4. فعل مكسور العين يكون متعدياً أو لازماً فإن كان متعدياً فيأتي اسم الفاعل فيه على (فاعل) مثل

رَكَبَ - رَاكِبٌ، عَلِمَ - عَالِمٌ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ لازماً فإنه قليل ان يضاف فيه على وزن (فاعل)

مثل سَلِمَ - سَالِمٌ، ووصفه ابن مالك⁽¹¹⁾ بالقلّة، ووافقه الاشموني⁽¹²⁾، وعده ابن عصفور⁽¹³⁾

بالشدوذ، وقياس اشتقاقه من (فعل) اللازم (فعل) بكسر العين في الاعراض، وأفعل فهو: نصير،

حديان، عطشان، أحمد، الأسود⁽¹⁴⁾.

5. فَعَلَ مضموم العين وفعال هذا البناء لازمة وتأتي متعدية، ويأتي اسم فاعل منه على وزن (فاعل)

طَهَّرَ فهو طَاهِرٌ والأولى أَنْ يَأْتِيَ على (فعل) ساكن العين أو على (فعل) ويأتي قليلاً على (افعل)

و(فعل) نحو ضَخُمَ، شَهَمَ، جَمِيلٌ، ظَرِيفٌ، اخْطَبَ، وهي تفيد الصفة المشبهة⁽¹⁵⁾.

وذهب الزمخشري، وابن الحاجب، والرضي، وابن هشام، والاشموني الى أَنَّ اسم الفاعل له بناء واحد من

الثلاثي هو (فاعل)⁽¹⁶⁾.

اسم الفاعل من غير الثلاثي:

يصاغ اسم من الفعل غير الثلاثي المفرد على وزن مضارعه بإبدال حرف مضارعه ميماً مضمومة وكسر

ما قبل الحرف الأخير مطلقاً سواء أكان مكسوراً في المضارع نحو: انطلق - ينطلق، أم مفتوحاً نحو:

تَعَلَّمَ - يَتَعَلَّمُ⁽¹⁷⁾.

والصيغ التي يأتي عليها اسم الفاعل من غير الثلاثي هي⁽¹⁸⁾:

أ. أَفْعَلُ يفعل مُفْعَلٌ وفاعل ويُفَاعِلُ مفاعل، وَفَعَلَ تُفَعِّلُ مفعِّلٌ وانفعل ينفعل مُنْفَعِلٌ وافتعل يفتعل

مفتعل وافتعل يفعل مُفْتَعِّلٌ وتفاعل يتفاعل مُتَفَاعِلٌ واستفعل مستفعل وإفعال يفعال مُفْعَالٌ

وإفعول يفعل مفعول مفعول.

ب. الرباعي وملحقاته⁽¹⁹⁾:

تفعّل تدحرج وإفعلنل إحرجنم وإفعّل اقشعر، وما زيد فيه حرف واحد: تفعّلل، تفعول وتفعيل وتفعول

وتفعّل وتفعلي، وما زيد فيه حرفان: افعلنل وافعلنلي.

صيغ المبالغة:

وتدّل على الكثرة والمبالغة في الوصف تحول صيغة (فاعل) من الثلاثي الى صيغ أخرى أشهرها خمس صيغ⁽²⁰⁾:

1. فَعَّالٌ نحو: شَرَّابٌ ومَنّانٌ وفتّاحٌ ورزّاقٌ.
2. فَعِيلٌ مثل: عليم، خبير، عليم، سميع، بصير.
3. فَعِلٌ مثل: حَذِر، فهِم، ورِع.
4. فَعُولٌ مثل: غفور، شكور، صبور، اكلول.
5. مَفْعَالٌ مثل: معطار، مضحك، مهذار.

اسم المفعول:

هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل وقياسه من الثلاثي على زنة (مفعول) كمنصور، وموعود، ومرمي، ومبيع، ومسقول، ومطوي، اصل ماعدا مقول ومبيوع ومطوي، وغير الثلاثي يكون كاسم فاعله ولكن بفتح فاعل الآخر نحو: مُكْرَمٌ ومُعْظَمٌ ومُسْتَعَانٌ به⁽²¹⁾.

الصفة المشبهة:

لفظ مصوغ من مصدر اللازم للدلالة على الثبوت ويقلب بناؤها من لازم باب (فَرِح) ومن باب (شَرُق) ومن غير الغالب كسَيِّدٌ ومَيِّتٌ ومن ساد يسود ومات يموت، أما أوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً: اثنان مختصان بباب (فَرِح) وهما:

1. أفعال الذي مؤنثه (فعلاء) نحو: أحمر - حمراء.
2. فعلان مؤنثه (فعلى) نحو: عطشان - عطشى.

واربعة مختصة بباب (شَرَف)، وهي:

1. فَعَلٌ: خشن، بطل.
2. فَعُلٌ: جنن.
3. فُعال: فُرات.
4. فَعَالٌ: جَبَانٌ⁽²²⁾.

وهناك ست مشتركة بين البابين⁽²³⁾:

1. فَعَلٌ: سَبَط، ضخم.

2. فعل: صفر، ملح.
3. فعل: حر، صلب.
4. فعل: نجس، فرح.
5. فاعل: صاحب، طاهر.
6. فعيل: بخيل، كريم.

اسم التفضيل (24):

هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وازداد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وقياسه أن يأتي على وزن (أفعل) نحو: زيدٌ أكرم من عمرو، وخرج من ذلك ثلاثة ألفاظ أتت بغير همزة وهي: خير، وشر، وحب، والحذف لكثرة الاستعمال، وله ثمانية شروط:

1. أن يكون له فعل.
2. أن يكون قابلاً للتفاوت.
3. أن يكون تاماً.
4. أن يكون متصرفاً.
5. أن يكون ثلاثياً.
6. ألا يكون الوصف منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء).
7. ألا يكون منفيّاً.
8. ألا يكون مبنياً للمجهول.

اسما الزمان والمكان (25):

وهما اسمان ومصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه. وهما من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بفتح الميم والعين وسكون ما بينهما إن كان المضارع مضموم العين أو مفتوحها أو معتل اللام مطلقاً كَمَنْظَرٍ وَمَذْهَبٍ ومرمى ومسعى ومقام ومضاف ومرضى. وعلى (مَفْعَل) بكسر العين إن كانت عين مضارعه مكسورة أو كان مثلاً مطلقاً غير معتل اللام كَمَجْلِسٍ وَمَبِيعٍ، ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعوله كَمُكْرَمٍ، مُسْتَخْرَجٍ، مُسْتَعَانَ، والتمييز يكون بالقرائن.

اسم الآلة (26):

هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته، وله ثلاثة أوزان:

1. مِفْعَال: مِفْتاح، مَنشار.

2. مِفْعَل: مِيرِد، مِشْرط، مِحْلَب.

3. مِفْعَلَة: مِكنسة، مِصفاة.

وقيل: إنَّ الوزن الأخير فرع ما قبله.

المبحث الثاني: ما خرج عن القياس في المشتقات:

أولاً: اسم الفاعل:

ذكر النحاة مواضع جاءت مخالفة للقياس، وعدّوها من الشواذ، وتتمثل فيما يأتي:

1. بناء (فاعل) من غير الثلاثي والقياس (مُفْعَل) مثل: اوراق الشجر فهو وارق، وأوس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، وألقح فهو لاقح، وأعشبت الأرض فهي عاشب، وأحمل البلد فهو ماحل، وأغضى الرجل فهو غاض، وزاد ابن سيده⁽²⁷⁾: أهر فهو باهر، وأحفظ الرمث فهو حافظ، ونصّ على شذوذه ابن عصفور⁽²⁸⁾، وصاحب العين⁽²⁹⁾، والسيوطي⁽³⁰⁾، وابن منظور⁽³¹⁾، وغيرهم⁽³²⁾، وقد عدّ ابن سيده ما جاء من باب (فاعل) من باب النسب مثل: قاصر، دارع، ناشب، أنها قد تأتي على القياس، جاء في لسان العرب: ابتلت الارض فهي مبتلة ومكان بائل، وذلك ان باقل أكثر في السماع ومُبتل مسموع كذلك وروي أن الأصمعي أنهم لم يقولوا: مُبِل.

2. مُفْعَل: من أفعل، والقياس مُفْعَل ومن ذلك: أسهب فهو مسهب، وأحصن فهو محصن، وألفج مفلج، وأسهم مسهم، وأهتر مهتر، مُجَزَع من اجرع⁽³³⁾.

والحقيقة أن الاستعمال اللغوي جاء مؤبدا للبناء القياسي والاستعمال الشاذ إذ ورد أسهب مُسهب، وأحض مُحض، وأسهم ومَسهم وذكر ابن خالويه أنهم يقولون: أسهب فهو مسهب في الكلام لمن أطاله وأسهب فهو مُسهب لمن حفر بئراً قبل الماء⁽³⁴⁾، وذكر ابن منظور مُسهب لمن كثر كلامه في الخطأ، والمُسهب إذا كان في الصواب⁽³⁵⁾.

وقيل: إنَّ المُحصن من أحصنت نفسها، والمُحصن والمُحصن من أحصنت بالزواج⁽³⁶⁾، وقد عدّ الرضي ذلك من باب الاستغناء بصيغة (مَفْعَل) بفتح العن من مفعَل بكسرهما ولم ينصّ على مسألة الشذوذ فيها⁽³⁷⁾.

3. فَعُول والقياس (مُفْعِل) ومن ذلك: أعَقَّت الناقة فهي عقوق⁽³⁸⁾، أي: حملت وأشّصت فهي شصوص، أي: قلّ لبنها، وأنتجت فهي نتوج وأنتجت فهي منتج⁽³⁹⁾، وقد تتبع الرفايعة هذه الأمثلة في معجمي (القاموس) و (تاج العروس) وأثبت وجود الصيغتين في الأداء اللغوي⁽⁴⁰⁾.
4. فاعل من فَعُل والقياس (فَعِيل) أو فَعَل قال ابن جني: (ومما عدّوه شاذاً ما ذكروه من فَعُل فهو فاعل نحو: طهّر فهو طاهر، شعر فهو شاعر، حمض فهو حامض، وعقرت المرأة فهي عاقر، ولذلك نظائر كثيرة)⁽⁴¹⁾، ووافقه ابن منظور⁽⁴²⁾، وقصّ ابن خالويه ذلك على عقرت⁽⁴³⁾، وذهب ابن عقيل⁽⁴⁴⁾ الى أنّ اسم الفاعل من (فَعُل) قليل، ولم ينصّ على الشذوذ ووافقه في هذا ابن هشام⁽⁴⁵⁾، والخضري⁽⁴⁶⁾، والأشموني⁽⁴⁷⁾.
5. فاعل من أفعل أو استفعل: ذكر ابن خالويه أنّه ليس في كلام العرب صفة على فاعل من أفعل واستفعل إلّا قولهم: استفدقت النار وأودقت إذا انتهت فهي وادق مودق ولا مستودق⁽⁴⁸⁾.
6. مِفْعَل والقياس مُفْعِل: قال الأزهري " وشذّ كسرهما في معين من أعان ومُغِير من أغار ومثبين من أبان بكسر الميم فيهنّ إتباعاً لحركة ما بعدها"⁽⁴⁹⁾، وقد حصر ابن خالويه ما جاء على وزن مِفْعَل في كلام العرب وذكر مِنتن ومِنظر وينصّ على أنّ مِنتن من أتنن وقد ورد مِنتن أيضاً وقيل: إن الكسر من تَنن فهو مِنتن⁽⁵⁰⁾، وذكر ابن منظور أنّه يقال: مِنتن ومِنتن ومِنتين، وقال ابن جني: (أما مِنتن فهو الأصل ويليهما مِنتن وأقلها مِنتن)⁽⁵¹⁾، ولا شك أنّ هذا من أثر اللهجات التي لا زالت الى اليوم كما في محسن ومخلد.

ثانياً: صيغ المبالغة:

المواضع التي خرجت عن المقياس من صيغ المبالغة لا تتجاوز بضعة ألفاظ جاءت مخالفة للضوابط الاشتقاقية التي حددها العلماء لبناء صيغ المبالغة تنحصر في اشتقاق صيغ المبالغة من فعل غير ثلاثي ويظهر لي فيها أنّه يجوز أن تُبنى صيغ المبالغة من غير الثلاثي على قلة، وذهب العيني إلى أنّ بناء المبالغة من غير الثلاثي يعدّ شاذاً نحو: درّاك من أدرك، وحساس من أحس، ورشاد من أرشد، وأليم من ألم، وسميع من أسمع، وبصير من أبصر والقياس عنده أن تُبنى من الثلاثي⁽⁵²⁾، وإلى هذا ذهب السيوطي إذ عدّ بناء المبالغة من أفعل شاذاً نحو: درّاك من أدرك، أليم من ألم، ونذير من أنذر ومعطاء من أعطى، زهوق من أزهق، وقيل إنّها من المزيد لإفادتها معنى المشتق من المزيد مع اعتبار المبالغة⁽⁵³⁾، وذهب الرضي⁽⁵⁴⁾، والبغدادي⁽⁵⁵⁾ الى أنّ بناء صيغة المبالغة من غير الثلاثي قليل، وجاء في لسان العرب: جبار أجبر، وقد تؤخذ من جبر الشيء غير أنّ أجبر أكثر استعمالاً، وقيل إنّ (جبر) يكون لجبر العظم المكسور، وأجبر

للإكراه والجبار فعال من أجبر. بمعنى أكره كما أن جبار من جبر. بمعنى جبر العظم مستعملة أيضاً⁽⁵⁶⁾، ومثال ذلك: معطاء من أعطى الشيء أو عطوت الشيء ويجوز فيها عطوت وأعطو⁽⁵⁷⁾، وينص ابن منظور على أنه لم يات فعال من أفعال إلا دراك من ادرك وجبار من أجبره على الحكم إذا أكرهه، وجاء رجل مدركة سريع الإدراك، وروى ابن بري أن دراك من فعل ثلاثي لم يستعمل⁽⁵⁸⁾، ومن ذلك حساس اذ المستعمل حس واحس⁽⁵⁹⁾، وكذلك سثار فقد جاء عن سأرت وأسأرت وجاء مسثر وربما حُمل سثار على الأصل⁽⁶⁰⁾.

ومما خرج عن القياس في صيغ المبالغة مجيء بناء المبالغة على وزن (فاعل) فقد ذكر ابن خالويه أن ذلك لم يرد إلا في صرفين هما: رجلٌ جامل. بمعنى جميل، ورجل ظارف. بمعنى ظريف، بقصد الدلالة على المبالغة.

ثالثاً: الصفة المشبهة:

القياس أن الصفة المشبهة تكون من الفعل اللازم⁽⁶¹⁾ لكن قلّ مجيؤها من الفعل المتعدي ووصفت بالسماح أو الفلّة أو الندرة، وربما حملت على مشابة الفعل المتعدي للفعل اللازم في معناه دون أن يصفوا ذلك بالشذوذ، ومن الألفاظ التي جاءت من فعل متعد: سميع، وعليم، ورحيم، وصريح، وضريب، وعريق، وحفيظ، وفقه، وخطيب، قال سيويه "وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على (فاعل) على (فعل) حين لم يريدوا به الفعل شبهوه بظريف ونحوه، وقالوا: ضريب قداح وصريم للصارم، والضريب الذي يضرب القداح بينهم"⁽⁶²⁾، وذكر ابن قتيبة أن (فاعل) و(فعل) في باب واحد فقال "باب فاعيل وفاعل نحو سميع وسامع وعليم وعالم"⁽⁶³⁾.

أما ابن جنّي فقد ذهب الى تعليل هذا الشذوذ من باب النقل من (فعل و فاعل) الى باب (فعل) عند إرادة لزوم الصفة وثباتها "ولما كان العلم قد يكون الوصف بعد المزاولة له وطول ملابسة صار كأنه غريزة ولم يكن على أول دخوله فيه ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً فلما خرج بالغريزة الى باب (فعل) صار عالماً في المعنى كعليم"⁽⁶⁴⁾، قال ابن فارس "والصفات اللازمة للنفوس على فاعيل نحو: شريف وضده وضعيع وهذا هو الأغلب وقد يختلف في اليسر⁽⁶⁵⁾".

رابعاً: اسم المفعول:

وينحصر ما خرج عن القياس في اسم المفعول في ثلاثة زمر:

1. ما صيغ من افعال على مفعول:

ومما خرج عن القياس في بناء اسم المفعول ما صيغ من أفعل على (مفعول) وقياسه (مُفعل) نحو "أجنّ ومجنون، وأورد ومورود، أحزن مخزون، أحب محبوب، أنبت منبوت، أبرّ مبرور، أبرز مبروز، أقرّ مقرر، أكرز مكروز"⁽⁶⁶⁾.

2. تتميم عين مفعول واوياً أو يائياً:

القياس يبين اسم المفعول من الأحرف بحذف أحد حرفي العلة كما في: مقول، مصون، مسود، مبيع وغيرها، غير أنّ هناك ألفاظاً خالفت القياس المطرد، وعدّها العلماء من الشذوذ ويمكن أن تقسم الى قسمين:

أ. تتميم واو مفعول إذا كانت عينه واواً ومن ذلك " ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ورجل مهوود عن مرضه وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ولا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره عليه ولا يحسن استعماله إلّا على وجه الحكاية كما نصّ على ذلك ابن جنّي⁽⁶⁷⁾، ونفى سيبويه ورودها عن العرب معللاً ذلك بأنّ الواو أثقل من الياء في صيغة (مفعول) معتل العين واستثقال اجتماع الضمة مع الواو⁽⁶⁸⁾، وأجاز أبو العباس مبدأ اتمام مفعول من الواو خلافاً للبصريين كلهم وقال: (إنّها ليست بالفعل من سرّت سروورا، وغرت غوورا⁽⁶⁹⁾؛ لان في سوور وغوور واوين وضميتين وليست في وصوون مع الواوين الا ضمة واحدة)⁽⁷⁰⁾.

ب. تتميم ما عينه ياء: نحو مبيوع ومديون ومضبوط وغيرها من الألفاظ وهذه لغة بني تميم، وقد أقرّ بحجّوها سيبويه⁽⁷¹⁾، والمبرد⁽⁷²⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁷³⁾، وابن جنّي⁽⁷⁴⁾ وابن عقيل⁽⁷⁵⁾، وقد فسّر سيبويه ذلك على الاصل، أي: إنّ ما جاء بالتتميم من هذه الألفاظ علة صورته الأصلية دون حذف ولم يطرأ عليه من التغيير ما طرأ على المعتل بالواو⁽⁷⁶⁾.

3. قلب الواو ياء في مفعول إذا كان مشتقاً من فعل أجوف واوي من ذلك مشيب والأصل مشوب، وغار وفيل وملوم ومليم وعدّ سيبويه ذلك من باب قلب الواو ياء قراراً من الضمة والواو فقلبوا الواو الى ياء لشبهها بالألف.

4. فاعل والقياس مُفعل:

ومن ذلك ما ذكره ابن خالويه من قولهم: أَسَمَتِ الماشية في المرعى فهي سائمة ولم يقولوا: مسامة وهذا نادر، وقال أصبهم أرادوا: أَسَمَتِها أنا فسامت فهي سائمة⁽⁷⁷⁾.

خامساً: اسم التفضيل:

ومما خرج عن القياس في اسم التفضيل من (أفعل - فعلاء)؛ لأنَّ هذا البناء دالٌّ على عيب أو لون وبابه الصفة المشبهة نحو: أحقق من هنبقة، وما أعمقه وما أركنه وما أنوكه وما ألدّه وما أشنعه وما أهوجه، وأسود من حنك الغراب وأبيض من اللبن⁽⁷⁸⁾، وقد علل سيبويه هذا الشذوذ بقوله: "لأنَّ هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده وإنَّما هو كقولك: ما ألسنه، وما أذكره، وما أعرفه، وأنظره تريد: نظر التفكير، وما أشنعه وهو أشنع لأنَّه عندهم من القبح وليس بلون ولا خلقة من الجسد ولا نقصان فيه⁽⁷⁹⁾، ومما ورد على غير القياس ما صيغ من المبني للمفعول نحو قولهم: أشغل من ذات النحيين: من شغل، وما أزها من زُهي وما أجته من جنٍّ أمّا قولهم: وأحنك البعيرين كما قالوا حَنِكَ فإِنما جاءوا بأفعل على نحو هذا وإنَّ لم يتكلموا به وهذه مما لا فعل له وحمله سيبويه على فعل ثلاثي مفترض⁽⁸⁰⁾.

سادساً: اسما الزمان والمكان:

ومما خرج عن القياس في هذا الباب تمثل بما يأتي:

1. ما صيغ من اسم المكان على (مفعِل) والقياس فيه (فَعَلَ).
2. ما صيغ على (فَعْلَة) و (فَعْلَة) والقياس فيها (فَعْلَة).
3. ما صيغ من اسم المكان على (مَفْعَلَة) جامداً.

فما جاء على (مَفْعِل) قول العرب: المنسك، والمجزر، والمنبت، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمسقط، والمسكن، والمرفق، والمسجد ويحمله سيبويه على لغة بني تميم وأمّا أهل الحجاز فيفتحون قال سيبويه: "وأما المسجد فإنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك ولو أردت ذلك لقلت: مسجد⁽⁸¹⁾.

وأما ما جاء على (مِفْعِل) وقياسه (مَفْعَل) فقد ذكر سيبويه لفظين أدرجهما في باب الشذوذ وهما: مربد ومطبخ وقال: (ويجيء المفعِل اسماً كما جاء المسجد والمنكب وذلك المطبخ والمربد وكل هذه الأبنية تقع اسماً⁽⁸²⁾

فالمربد موقف الإبل ومحبسها وبه سمي مربد البصرة⁽⁸³⁾، وسُمع فيها على مَفْعَلَة ومَفْعِل، وقياسهما (مَفْعَلَة) قول العرب: مقبرة ومشربة ومشرفة ومائدة ومأذبة ومعذرة ومظلمة ومكرمة⁽⁸⁴⁾، ويرى سيبويه أنَّ هذا الخروج لمن لم يكن جزافاً ولا اعتباطاً وإنَّما لإجابة المعنى يقول "وكذلك المقبرة والمشرفة وإنَّما أراد اسم المكان ولو أراد موضع الفعل لقال مقبر ومقبر ولكنه بمثالة المسجد وإنَّما هو اسم ما اخذ منك ولم ترد مصدراً ولا موضع الفعل⁽⁸⁵⁾، وأمّا ما جاء من اسم المكان جامداً على (مَفْعَلَة) فقولهم: مأسدة ومطبعة

ومسبحة ومفعاة ومأبلة ولا تصاغ إلا من بنات الثلاث للخفة ولكن سُمع من غير بنات الثلاث فقولهم: محياة ومفعاة، وعلل هذا الخروج لتكثير الشيء بالمكان⁽⁸⁶⁾.

سابعاً: اسم الآلة:

ما خرج عن القياس في المشتقات هو اسم الآلة قال سيبويه: "وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن"⁽⁸⁷⁾، وعلى هذا شذَّ عن القياس (مُكْحَلَّة، مُنْضَلُّ، مُدْهَن، ومُشْطُ)⁽⁸⁸⁾ وذهب سيبويه إلى أنَّ الخروج في هذه الأسماء عن القاعدة المطرَّدة إنما يعود تبعاً لإرادة المعنى بقصد التعريف بين دلالة وأخرى⁽⁸⁹⁾، ونظير ذلك المُكْحَلَّة إذا لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسم لوعاء الكحل الذي يحتفظ به الكحل والأداة التي يعالج بها الكحل، وهناك أسماء آلة جامدة ليست لها وزن ولا فائدة لها من ذلك: (القدوم، والفأس، والسكين).

الخاتمة:

وفي الختام يمكن أن نَجْمَل ما تَمَّ التوصل إليه في الاتي:

1. إنَّ المشتقات لها صيغ متعددة قياسية وغير قياسية.
2. ما خرج عن القياس قد ورد على القياس في لغة ما في الغالب.
3. العرب قالت الألفاظ خارج الضوابط قصداً لمعاني أخرى غير المتقدم.
4. ما خرج عن القياس ليست كثيرة وقد عُدَّت من الشواذ.
5. قد يستعمل العرب صيغة مكان صيغة أخرى طلباً للبلاغة والبيان والمبالغة في الشيء.

المصادر:

1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خلدية الخديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م.
2. أدب الكاتب، ابن قتيبة، شرحه علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1988م.
3. أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
4. تاج العروس، تحقيق عبد الستار فراج واخرون، دار الجبل، مطبعة حكومة الكويت، 1972م.
5. التكملة أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي، منشورات جامعة الرياض، ط1، 1988م.
6. حاشية الحضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ، دار الفكر بيروت، 1995م.
7. خزانة الادب ولباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1989م.
8. الخصائص أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد النجار، دار الشؤون الثقافية.
9. شذا العرف في فن الصرف، احمد الحمداوي، دار القلم، بيروت، ط1.
10. شرح ابن عقيل عن الفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت.
11. شرح الاشموني، وضع الهوامش حسام محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط1.
12. شرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري، حاشية الشيخ ياسين الحمصي، دار احياء الكتب العربية.

13. شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الاشيلي، تحقيق صاحب جعفر ابو جناح، بغداد.
14. شرح شافية ابن الحاجب رضي الدين مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الخميس، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
15. الصاحبي في فقه اللغة، ابو الحسن ابن فارس، تحقيق: عمرو فاروق الطبايع، مكتبة المعارف، بيروت.
16. كتاب الكافية في النحو وشرحه، دار الكتب العلمية.
17. لسان العرب ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، دار صادر - بيروت، ط3 - 1414 هـ.
18. لمع الأدلة في اصول النحو، مطبعة الجامعة السورية - 1377هـ.
19. ليس في كلام العرب، ابن خالويه، احمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م.
20. المختص لابن سيدة، تحقيق: لجنة احياء التراث العربي، دار احياء التراث العربي، بيروت.
21. المزهري في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر.
22. معاني الانبئة في العربية، فاضل السامرائي، بغداد، ط1، 1981م.
23. المغتضب لابي العباس المبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمية، عالم الكتب، بيروت.
24. الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قياوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996.
25. المنصف لابن جني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، القاهرة، 1954.
26. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة.
27. المهذب في التصريف، صباح مهدي الفرطوي، حاتم طه شلاش، عبد الجليل عبيد حسن، مطابع بيروت الحديثة.
28. القياس النحوي، خالد حسين ابو عمشة، الألوكة، 1436هـ - 2015م.
29. التصريفات للجراني، تحقيق مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.
30. ظاهرة الشذوذ الصربي، حسين عباس، دار جرير، الاردن، ط1، 2006م.
31. مراح الارواح شرح العيني، مجلة المورد العراقية.
32. الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.

الهوامش:

- (1) لمع الأدلة في أصول النحو: 93
- (2) التعريفات: 181
- (3) القياس الشعري: 2
- (4) شذا الحرف في فن الصرف: 74
- (5) اوضح للمسالك: 216/3.
- (6) شرح الكافية في النحو: 198/2.
- (7) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 136.
- (8) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف: 235/1 - 247.
- (9) ينظر شرح ابن عقيل: 103/3.
- (10) ينظر الكتاب: ج2، 317 - 380 وشرح ابن عقيل: 103/3، والنحو الوافي: 240/3.
- (11) ينظر شرح ابن عقيل: 104/3.
- (12) ينظر شرح الاشموي: 242/2.
- (13) ينظر الممتع في التصريف: 1-76.
- (14) ينظر شرح ابن عقيل: 3-103 وشرح افراح: 117.
- (15) ينظر اوضح الممالك: 3-244.
- (16) ينظر انبئة الصرف في الكتاب: 295.

- (17) ينظر الكتاب: 282/4، وشرح ابن عقيل: 106/3.
- (18) ينظر شذا العرف في فن الصرف: 36.
- (19) ينظر المزهري: 41/1-42.
- (20) ينظر المهذب في التصريف: 238.
- (21) ينظر شذا العرف: 58.
- (22) ينظر المصدر نفسه: 60.
- (23) ينظر شذا العرف: 60-61.
- (24) ينظر المصدر نفسه: 61-63.
- (25) ينظر المصدر نفسه: 65.
- (26) ينظر شذا العرف في فن الصرف: 66.
- (27) ينظر المخصص السفر الخامس عشر، ج 4: 69، والمزهري: 476/2.
- (28) ينظر شرح الجمل الزجاجي: 407.
- (29) ينظر شرح المراح في الصرف: 126.
- (30) ينظر المزهري: 76/2.
- (31) ينظر لسان العرب 252/6.
- (32) ينظر المخصص النشر الخامس عشر: 69/4.
- (33) ينظر ليس في كلام العرب: 50.
- (34) المصدر نفسه.
- (35) ينظر لسان العرب 120/13 (سهب)..
- (36) ينظر لسان العرب: 120/13.
- (37) ينظر شرح الكافية: 199/2.
- (38) لسان العرب: 258/10 (يحق).
- (39) لسان العرب: 373/2 (ينتج).
- (40) ينظر ظاهرة الثنوذ في الصرف العربي: 170-172.
- (41) الخصائص: 376/1، والمنطق: 237/1.
- (42) لسان العرب: 504/4 (طهر) و 599/4 (عقد).
- (43) ليس في كلام العرب: 120.
- (44) ينظر شرح ابن عقيل: 104/3.
- (45) ينظر اوضح الممالك: 243/3.
- (46) ينظر حاشية الخصري: 53/2.
- (47) ينظر شرح الاثموني: 242/2.
- (48) ينظر ليس في كلام العرب: 225، وكذلك المزهري: 88/2.
- (49) ينظر شرح التصريح على التوضيح: 78/2.
- (50) ينظر ليس في كلام العرب: 93.
- (51) لسان العرب: 426/13 (تن).
- (52) ينظر شرح المراح في التصريف: 126.
- (53) ينظر المصدر نفسه: 66/6.
- (54) ينظر شرح الكافية: 202/2.
- (55) ينظر خزنة الادب: 150/8.

- (56) تاج العروس: 350/10.
- (57) لسان العرب: 68/5 (عطو).
- (58) المصدر نفسه: 419/10 (دراك).
- (59) المصدر نفسه: 49/6 (حسن).
- (60) المصدر نفسه: 339/4 – 340 (سأر).
- (61) ينظر ليس في كلام العرب: 129.
- (62) الكتاب: 7/4.
- (63) ادب الكتاب: 453.
- (64) تاج العروس: 405 / 8.
- (65) الصاحي: 225.
- (66) ينظر الكتاب: 67/4، وادب الكتاب: 498، ليس في كلام العرب: 121.
- (67) ينظر الخصائص: 100-99/1.
- (68) ينظر الكتاب: 349/4.
- (69) ينظر لسان العرب: 385/4، 34/5.
- (70) ينظر المقتضب: 241-240/1.
- (71) الكتاب: 348/1.
- (72) ينظر المقتضب: 239/1.
- (73) ينظر التكملة: 256-255.
- (74) الخصائص: 262-261/1.
- (75) ينظر شرح ابن عقيل: 603.
- (76) ينظر الكتاب: 348/4.
- (77) ينظر ليس في كلام العرب: 226.
- (78) شرح المراح: 119.
- (79) الكتاب: 98/4، الاصول في النحو: 152/3، شرح ابن عقيل: 156/2 – 157.
- (80) ينظر الكتاب: 98/4، شرح المراح: 119.
- (81) الكتاب: 90/4.
- (82) الكتاب: 94/4.
- (83) معاني الابنية في العربية: 43.
- (84) الكتاب: 91/4.
- (85) الكتاب: 91/4..
- (86) الكتاب: 94/4، وشرح المراح: 133.
- (87) المصدر نفسه: 94/4.
- (88) شرح المراح: 136، وينظر ابن قتيبة ادب الكتاب: 449.
- (89) ينظر الكتاب: 91/4.